



بيان الحاكمة ميلز بشأن وضع عمليات إدارة الهجرة والجمارك (ICE) في ولاية مين

أوغوستا، ولاية مين — أصدرت حاكمة ولاية مين، جانيت ميلز، البيان التالي بشأن وضع عمليات إدارة الهجرة والجمارك (ICE) في الولاية:

"إن الإنهاء المُعلن لما يسمى بـ "العملية المعززة" لإدارة الهجرة والجمارك في ولاية مين لا يُنهي الألم والمعاناة التي ألحقتها هذه العمليات بالمجتمعات في جميع أنحاء ولايتنا — أشخاص تعرّضوا للترهيب، وأمهات فُصلن عن أطفالهن، وأعمال تجارية تعرّضت للتهديد، وكل ذلك على يد حكومتهم نفسها.

ما زلنا نجهل تفاصيل جوهرية بشأن نحو 200 شخص تقول إدارة الهجرة والجمارك إنها احتجزتهم، وكثير منهم يبدو أنهم موجودون هنا بصورة قانونية، وليس لديهم سجل جنائي، ولا يُعدّون من "أسوأ الأسوأ" كما يُزعم. يستحق شعب ولاية مين أن يعرف هويات كل شخص تم اقتياده من هنا، والأساس القانوني لذلك، وأماكن احتجازهم، وما هي خطة الحكومة الفدرالية بشأنهم.

إن هذه العملية، وتكتيكات العملاء الفدراليين في أنحاء البلاد — بما في ذلك مقتل مواطنين أمريكيين اثنين في ولاية مينيسوتا — تتطلب مساءلة من الكونغرس. ويبدأ ذلك بعزل كريستي نوم — وهو مطلب دعا إليه الآن عدد من الجمهوريين — ورفض الكونغرس لمشروع قانون تمويل وزارة الأمن الداخلي إلى أن يتم اعتماد تدابير تحظر السلوك غير القانوني والخطر لإدارة الهجرة والجمارك، وتضع حدًا لإساءة استخدام السلطة، وهي ممارسات تتعارض كليًا مع مبادئ ومعايير إنفاذ القانون السليمة. وإلى أن يتم إقرار تدابير وتغييرات جوهرية، فلن تكون أي ولاية — بما في ذلك ولاية مين — محمية من تسخير وكالات إنفاذ القانون الفدرالية كسلاح ضد مواطنيها من قبل إدارة ترامب."

وأضافت الحاكمة ميلز: "أنا فخورة للغاية بشعب ولاية مين الذين دافعوا عن قيمنا وساندوا من كانوا خائفين من مغادرة منازلهم، وكذلك بالشركات الصغيرة التي وقفت لدعم وحماية حقوق موظفيها وعائلاتهم."

قيادة الحاكمة ميلز في مواجهة الإدارة الفدرالية:

- في خطاب حالة الولاية الذي ألقته قبل أيام قليلة، قالت الحاكمة ميلز: "لن يتم ترهيبنا. ولن يتم إسكاتنا. وأوجّه خطابي لأي شخص خارج هذه القاعات، بمن فيهم أي مسؤولين فدراليين: إذا سعيتم إلى إيذاء شعب ولاية مين، فعليكم أن تؤذوني أولاً."

- كما تقدمت الحاكمة ميلز بطلب عقد اجتماع مع دونالد ترامب للمطالبة بمغادرة إدارة الهجرة والجمارك ولاية مين.
- وتقدمت الحاكمة ميلز إلى الكونغرس بطلب بإقالة وزيرة الأمن الداخلي كريستي نويم من منصبها.
- وكذلك دعت مجلس الشيوخ إلى رفض مشروع قانون تمويل وزارة الأمن الداخلي ما لم تُعتمد إجراءات ملموسة لوقف ممارسات إدارة الهجرة والجمارك غير القانونية والخطيرة.
- كما طالببت الكونغرس بخفض تمويل إدارة الهجرة والجمارك إلى حين إنهاء ممارساتها التصعيدية.